تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية

الجزء الأول: إطار الإسكوا لتطبيق الحكومة المفتوحة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

د. نبال إدلبي

مديرة قسم الابتكار

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

تعزيز الحكومة المفتوحة في البلدان العربية

- ضمن إطار مشروع الإسكوا "التطوير المؤسسي لتعزيز النُهُج التشاركية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في غربي آسيا"

- **يهدف المشروع إلى بناء قدرات البلدان الأعضاء في الإسكوا على استخدام التكنولوجيا لزيادة الشفافية والمساءلة، واعتماد نهجٍ تشاركية أكثر فعالية وكفاءة وخاصة فيما يتعلق بالانفتاح وإشراك المواطنين بصنع القرار.**

- تشارك إدارة التكنولوجيا من أجل التنمية فيه بمكون خاص لتعزيز الحكومة المفتوحة في البلدان العربية.

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

مبادئ المشروع الأساسية

- **الحوكمة:** أظهرت تجربة الأهداف الإنمائية للألفية أنه بدون وجود حكومات تتسم بالكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة، لن يتسنى لنا بلوغ أهداف عام 2030

- **التشاركية:** إن القضايا المعقدة التي يجب علينا مواجهتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تحتم إيجاد طرق مبتكرة جديدة لإشراك المواطنين وجميع أصحاب المصلحة في صنع القرار.

- **التكنولوجيا:** تقدم التكنولوجيا فرصاً من أجل زيادة الشفافية والمساءلة، وكذلك تحسين التفاعل بين الحكومة والمواطنين. **ويمكن أن تكون التكنولوجيا العامل الأساسي المحفز للتغيير.**

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

الحكومة المفتوحة

تعريف

- حكومة فعالة وكفؤة في أداء واجباتها، ويمكن للجميع الوصول إلى خدماتها،
- تتسم أعمالها بالشفافية وخاضعة للمساءلة،
- تثمن مشاركة المواطنين وخبرتهم ومعرفتهم في صنع القرار،
- تعتمد على التكنولوجيات الحديثة لتعزيز حوكمتها.

أبعاد التحول نحو الحكومة المفتوحة

- الأبعاد المؤسسية
- **الأبعاد البشرية : بناء القدرات**
- **الأبعاد التشريعية والقانونية**
- **الأبعاد التنظيمية**
- **الأبعاد التكنولوجية**
- الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية

أمثلة حول أثر البيانات المفتوحة في تحقيق التنمية

- مكنت **سياسات البيانات المفتوحة في الاتحاد الأوربي** من:

- توفير كلفة تناهز 1.7 مليار يورو خلال الفترة بين 2016 و 2020 بالنسبة للإدارات العامة ببلدان الإتحاد الأوروبي
- خلق 75 ألف فرصة عمل بشكل مباشر، وستمكن من خلق 100 ألف فرصة عمل بحلول 2020.
- **سيبلغ الحجم التراكمي لسوق البيانات المفتوحة حوالي 325 مليار يورو للفترة 2016-2020.**

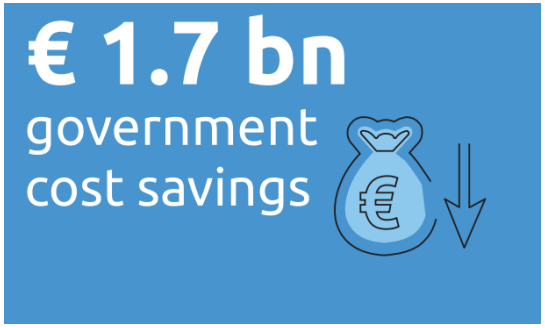

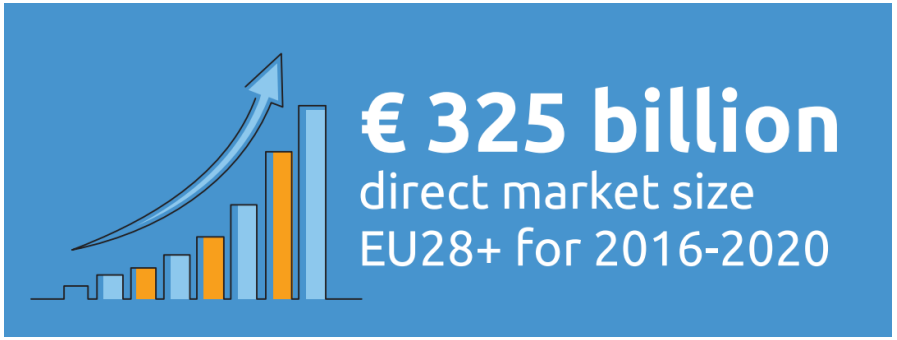

أمثلة حول أثر البيانات المفتوحة في تحقيق التنمية

- أدى تطبيق مبدأ البيانات المفتوحة في **كندا** إلى توفير 3.2 مليار دولار الناتجة عادة من الاحتيال والتهرب الضريبي.

- أتاح مشروع "مساعدة مفتوحة" في **السويد** من بيان آليات تقديم المساعدات والحاصلين على هذه المساعدات، ومكن المشروع من تحسين كفاءة الإدارة وتقليص الفساد بقيمة 1.6 مليار دولار سنوياً.

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

نماذج الحكومة المفتوحة

- **تتوفر في الأدبيات العديد من النماذج وأطر عامة خاصة بالحكومة المفتوحة**
  - نموذج تطبيق الحكومة المفتوحة : Lee and Kwak
  - نموذج "بحيرة Ness" : وضعه Gigler وآخرون
  - نموذج الخدمة العامة الجديدة : وضعه Denhardt

- وتعتبر **شراكة الحكومة المفتوحة** Open Government Partnership من أهم العوامل التي دفعت بتطوير الحكومة المفتوحة عالمياً.

- **أسس الحكومة المفتوحة :**

الانفتاح – التشاركية ـ الحق في الوصول إلى المعلومات

إطار سياساتي للحكومة المفتوحة في البلدان العربية

تم إعداده بالتعاون مع الأستاذ الدكتور محمد بشير المنجد
وزير الاتصالات والتقانة سابقاً في الجمهورية العربية السورية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

إطار تطبيق الحكومة المفتوحة في البلدان العربية

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

إطار تطبيق الحكومة المفتوحة في البلدان العربية

المنطلقات

- مستقى من الممارسات الفضلى العالمية
- يسمح باستخدام سلس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتوفّرة
- قابل للتكيّف في كل دولة، وقائماً على المراحل التالية:

✓ **الامتداد "العمودي":** أي تطبيق مراحل التنفيذ المختلفة بصورة تسلسلية

✓ **الامتداد "الأفقي":** أي إمكانية تطبيقه على إدارات محدّدة، ثم التوسّع لاحقاً إلى إدارات أخرى

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

الخطوات التمهيدية

- هامة جداً للمنطقة العربية من أجل "توضيح المفاهيم الخاصة بالحكومة المفتوحة" وكذلك :
  - **التوعية للجمهور حول الحكومة المفتوحة وأهميتها**
  - **بناء القدرات** وخاصة للعاملين في الحكومة
  - **تحسين الإنترنت وشبكات المعلومات في** جميع المناطق
  - **صياغة القوانين والتشريعات**: وبخاصة قانون حق الوصول إلى المعلومات مع ضمان حماية البيانات الشخصية
  - **تطوير الهياكل التنظيمية:** تعاون بين الإدارات
- ضرورة صياغة الإطار العام للحكومة المفتوحة: إعداد "وثيقة سياسات" ترسم الحكومة بموجبها الإطار الوطني للحكومة المفتوحة

المرحلة الأولى: الانفتاح لتعزيز الشفافية

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

الغرض الرئيسي : تعزيز الشفافية وذلك عن طريق الأهداف التالية:

- التركيز على البيانات المفتوحة ونشرها وضمان جودتها
- نشر الوعي لدى الجمهور بأهمية انفتاح الحكومات ومساءلتها
- بناء ثقافة التعاون بين الجهات الحكومية
- استخدام أي تكنولوجيا متاحة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

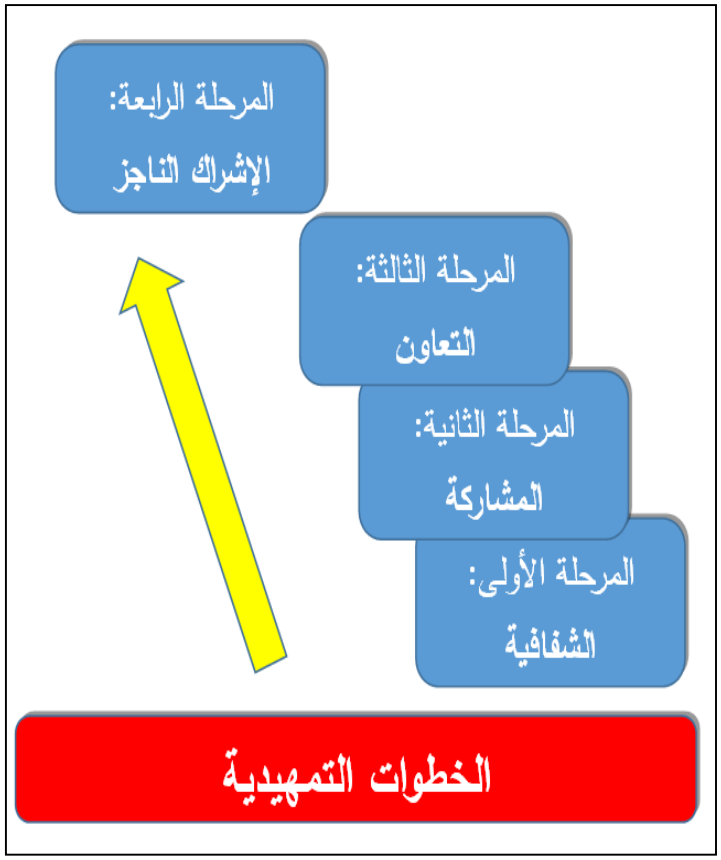

المرحلة الأولى: الشفافية

مجال التركيز:

- تعزيز الشفافية، وبخاصة شفافية البيانات والتي تضع حجر الأساس للمشاركة المفتوحة والتعاون بين الحكومة والمواطنين وباقي والأطراف الأخرى المعنية.

تعني البيانات الحكومية المفتوحة جميع البيانات التي تضعها الإدارات الحكومية في تصرف الجمهور على بوابة أو موقع على الوبّ، بناء على طلب يقدّمه واحد أو أكثر من المهتمين إلى إحدى الإدارات الحكومية ، وتكون هذه البيانات المطلوبة غالباً مجانية.

التكنولوجيا الداعمة:

- يمكن استخدام أي تكنولوجيا متاحة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ، مثل تطبيقات الوبّ التقليدية أو التطبيقات المخصصة للأجهزة النقّالة.

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

المرحلة الثانية: المشاركة

الغرض الرئيسي : تعزيز مشاركة المواطن في العمل الحكومي، وذلك عن طريق الأهداف العامة الآتية:

- تعزيز التفاعل مع المواطنين، ومع منظّمات المجتمع المدني/الأهلي، وتلقي الملاحظات والاقتراحات.
- استخدام مكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبخاصة وسائل التواصل الاجتماعي
- تحسين التشميلية inclusiveness

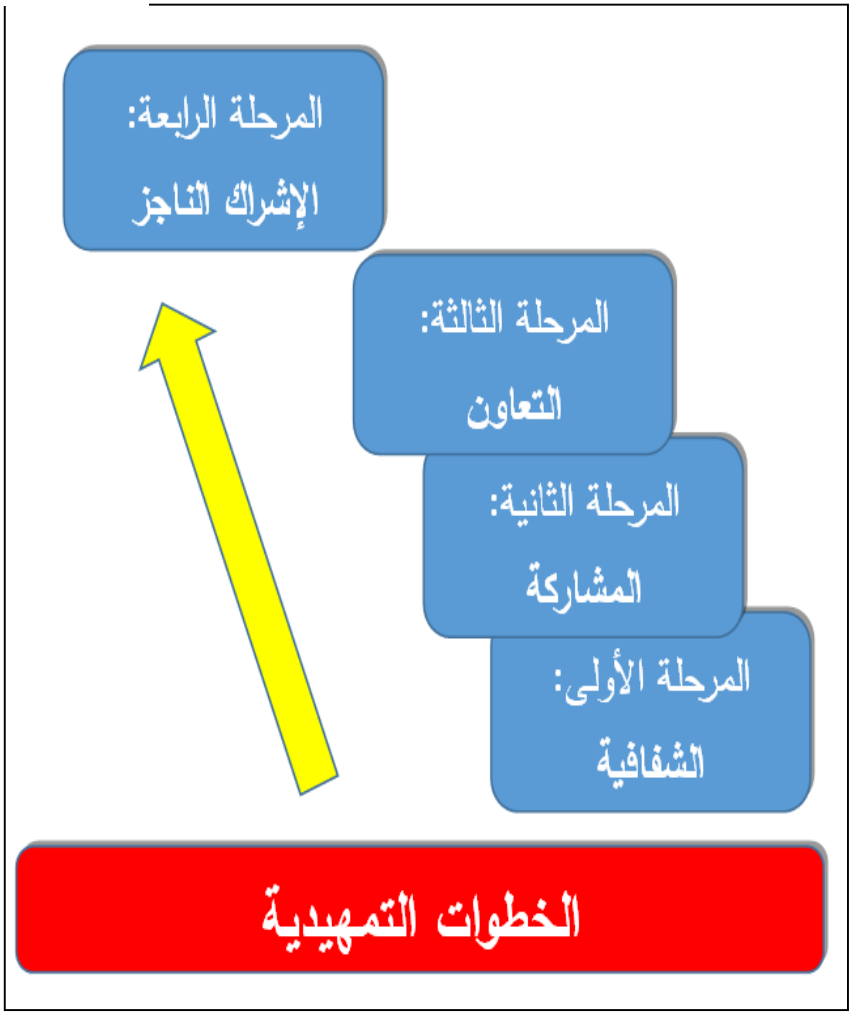

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

المرحلة الثانية: المشاركة

- **المزايا الأساسية** من تحسين المشاركة المفتوحة:
  - الحوار المستمر، المبني على التواصل
  - الحصول على معلومات راجعة متنوّعة، وبصورة حينية
- **لا بد من تدريب العاملين في القطاع العام على آليات التفاعل البناء مع المواطنين باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي**

*إن قدرة الإدارات الحكومية على **الاستفادة من المعلومات الراجعة** التي يقدّمها المواطن، بالسرعة والوقت المناسبين، هي جوهر هذه المرحلة.*

المرحلة الثانية: المشاركة

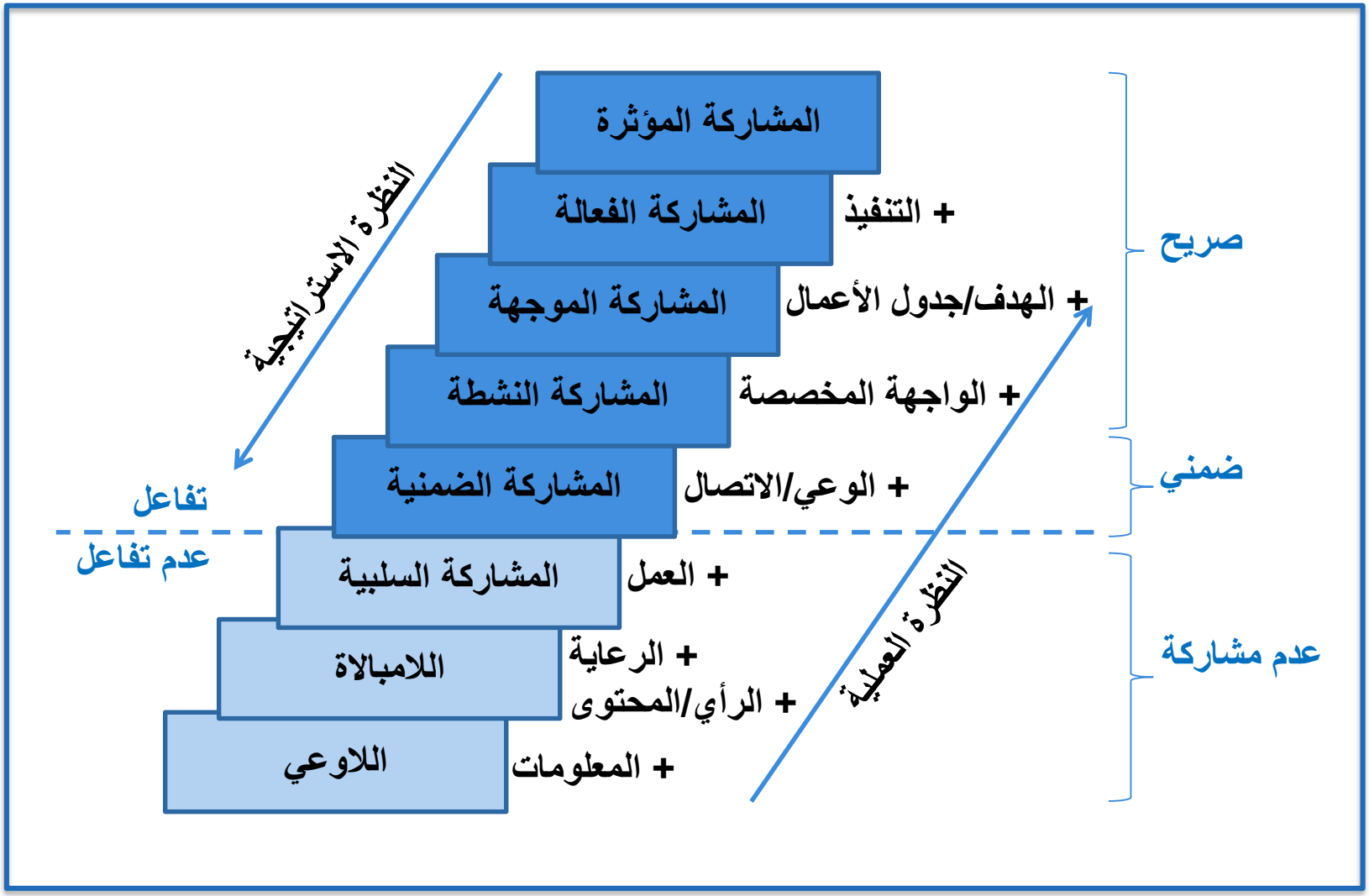

المرحلة الثالثة: التعاون

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

المرحلة الثالثة: التعاون

الغرض : تركز هذه المرحلة على دور وسائل التواصل الاجتماعي كأداة للتعاون، في مقابل التركيز على دورها كأداة للتعبير في المرحلة السابقة.

تهدف هذه المرحلة إلى تعزيز التعاون بين المواطن والحكومة، وذلك عن طريق :

- التعامل بين جميع الأطراف، وبالأخص فيما بين الإدارات الحكومية، وفيما بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي والجمهور
- تعزيز مساهمة المواطن في صنع القرار الحكومي والتداول الدائم في السياسات العامة والقرارات
- الوصول إلى مستويات متقدّمة من التشاركية، عن طريق إجراء مداولات عامة مفتوحة حول البرامج الحكومية المخطط لها
- التجاوب بتقديم الخدمات وفق حاجة المستفيدين، والتعاون مع المواطنين لتصميم وتقديم خدمات مبتكرة

المرحلة الرابعة: الإشراك الناجز

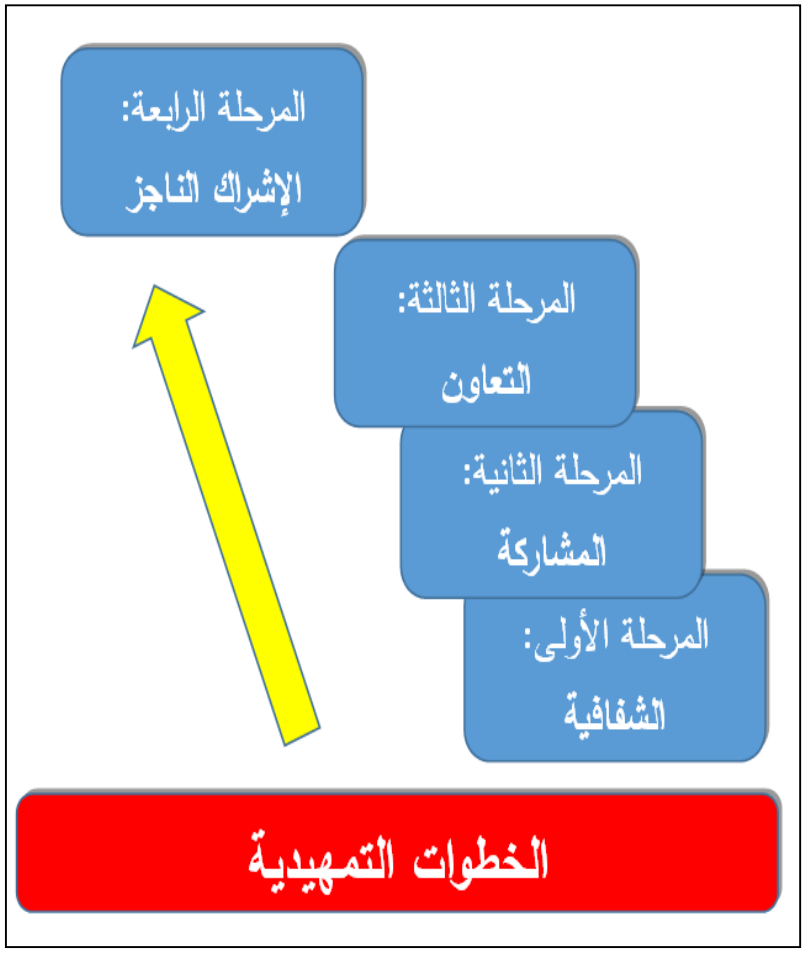

الغرض الرئيسي : الوصول إلى الإشراك الناجز الكلي للمواطن في العمل الحكومي، وذلك عن طريق الأهداف العامة الآتية:

- الوصول الشامل إلى البيانات والخدمات
- إشراك جميع الأطراف في صنع القرار
- بناء الحكومة الشفافة المتمركزة في المواطن والخاضعة للمساءلة
- الوصول إلى الإسهام الفعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

المرحلة الرابعة: الإشراك الناجز

مجال التركيز:

- التطبيق الناجز للحكومة المفتوحة، وذلك استناداً إلى تطبيق المراحل الثلاث السابقة، والتعاون إلى مستوى الإشراك الكلي للمواطن وانخراطه في العمل الحكومي.
- **إقامة البنى والإجراءات الحكومية الفعالة التي تضمن التحسين المستمر والابتكار في برامج إشراك المواطن،**
- ضبط مبادرات الحكومة المفتوحة القائمة وتحسينها لزيادة الاستفادة منها
- تعمل الإدارات مع المواطن والقطاع الخاص وجميع الأطراف الأخرى ذات الصلة على بناء نظام قوي للمشاركة الفعالة وضمان استدامته.
- .

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

التعاون الإقليمي

هذا المشروع هو جزء من جهود الإسكوا في تحفيز التعاون الإقليمي، بغية الوصول إلى إطار عمل موحدّ لسياسات الحكومة المفتوحة في الدول العربية، لأجل تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع العام

والتعاون الإقليمي هام جداً في:

- تنسيق النشاطات الإقليمية والاتفاق على المبادئ والمفاهيم الأساسية للحكومة المفتوحة، ووضع معايير إقليمية لتقييم الأداء.
- تبادل القصص الناجحة والخبرات.
- الاطلاع على الحلول المعتمدة على الشبكة لنشر البيانات أو جمع المعلومات الراجعة أو استخدام الأدوات التشاركية والتعاونية.

ارتباط الحكومة المفتوحة بأهداف التنمية المستدامة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الأمم المتحدة

الاسكوا

ESCWA

دور الحكومة المفتوحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الحكومة المفتوحة وسيلة هامة لتحسين الخدمات الوطنية المقدمة للمواطنين فهي تساهم في :

- تقديم خدمات فعالة وأكثر قابلية للمساءلة عن طريق زيادة شفافية البيانات المتعلقة بهذه الخدمات وتحسين أنظمة المساءلة العامة.
- تساعد مشاركة المواطنين في صنع القرار في توجيه المشاريع التنموية نحو الأولويات الوطنية أو المحلية، في جميع القطاعات.

وللحكومة المفتوحة أثر إيجابي في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة

دور الحكومة المفتوحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية

- تمكين وتعميق المشاركة المدنية، وضمان عدم فساد الحكومة،
- تحقيق المساءلة وفقاً لأعلى المعايير، وتسخير التكنولوجيا الجديدة لتعزيز الحكم
- تعزيز الشفافية، والمشاركة المدنية، بغية تعزيز سيادة القانون وبناء المؤسسات الفعالة القابلة للمساءلة.

الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

- تعزيز الصناعة والابتكار والمساهمة في تحسين البنية التحتية
- تدعيم الوصول إلى المعلومات والخدمات، وتحفيز الابتكار والنمو الاقتصادي

دور الحكومة المفتوحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه

- تقديم خدمات صحية فعالة وأكثر قابلية للمساءلة
- تحسين أنظمة المساءلة العامة في تقديم الخدمات الصحية.

الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين

- النهوض بالمساواة بين الجنسين عن طريق الكشف عن حالات عدم المساواة في مجموعة من القضايا والقطاعات.

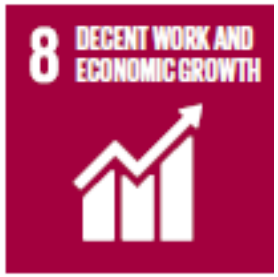

الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

- دعم الابتكار في مجال الأعمال والنمو الاقتصادي لتقديم منتجات وخدمات تجارية جديدة.
- تسهم الشفافية والمساءلة في تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي.

تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية

الجزء الثاني : وضع الحكومة المفتوحة في المنطقة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

وضع الحكومة المفتوحة في البلدان العربية

بالاعتماد على :

- **المرجعيات والتقارير العالمية المعتمدة (مكونات داعمة للحكومة المفتوحة)**
  - انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
  - مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية
  - المشاركة الإلكترونية
  - البيانات المفتوحة

- **استبيان خاص بالحكومة المفتوحة لدول الإسكوا** والذي تضمن سبعة محاور: سياسات واستراتيجيات الحكومة المفتوحة؛ البيانات الحكومية المفتوحة؛ سياسات واستراتيجيات الانفتاح والشفافية؛ بوابات الحكومة المفتوحة؛ استخدام الحكومة المفتوحة؛ محور التشريعات وأنظمة الحكومة المفتوحة؛ تحديات الحكومة المفتوحة.

- **أجابت 12 دولة عربية على استبيان الإسكوا**

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

الحوكمة في المنطقة العربية

- ما زالت العديد من البلدان العربية تحتاج جهوداً كبيرة من تحسين الشفافية والتعبير والمساءلة

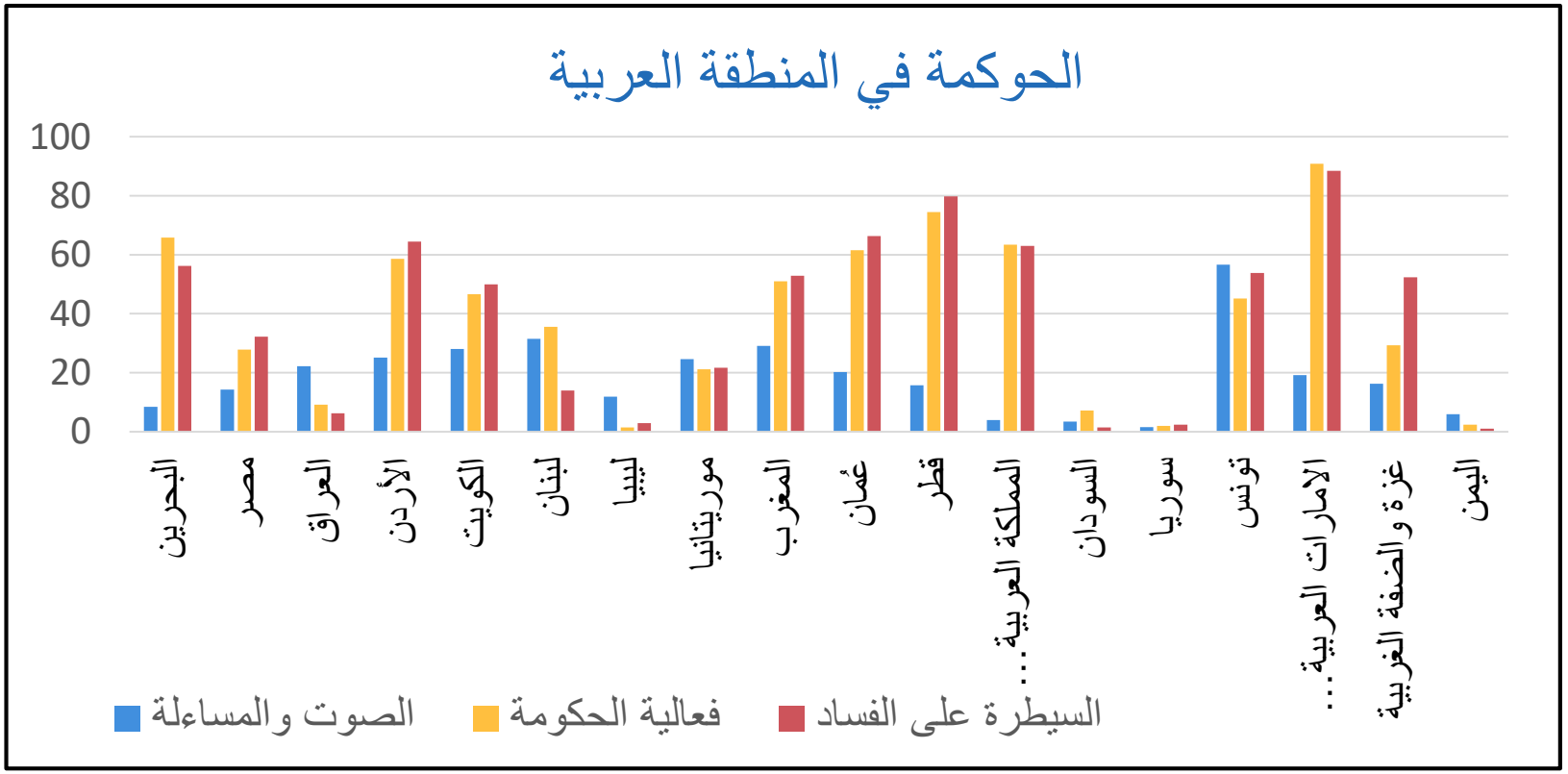

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

وضع مكونات داعمة للحكومة المفتوحة

تطور الحكومة الإلكترونية

خطت معظم الدول العربية خطوات هامة في تطبيق الحكومة الإلكترونية

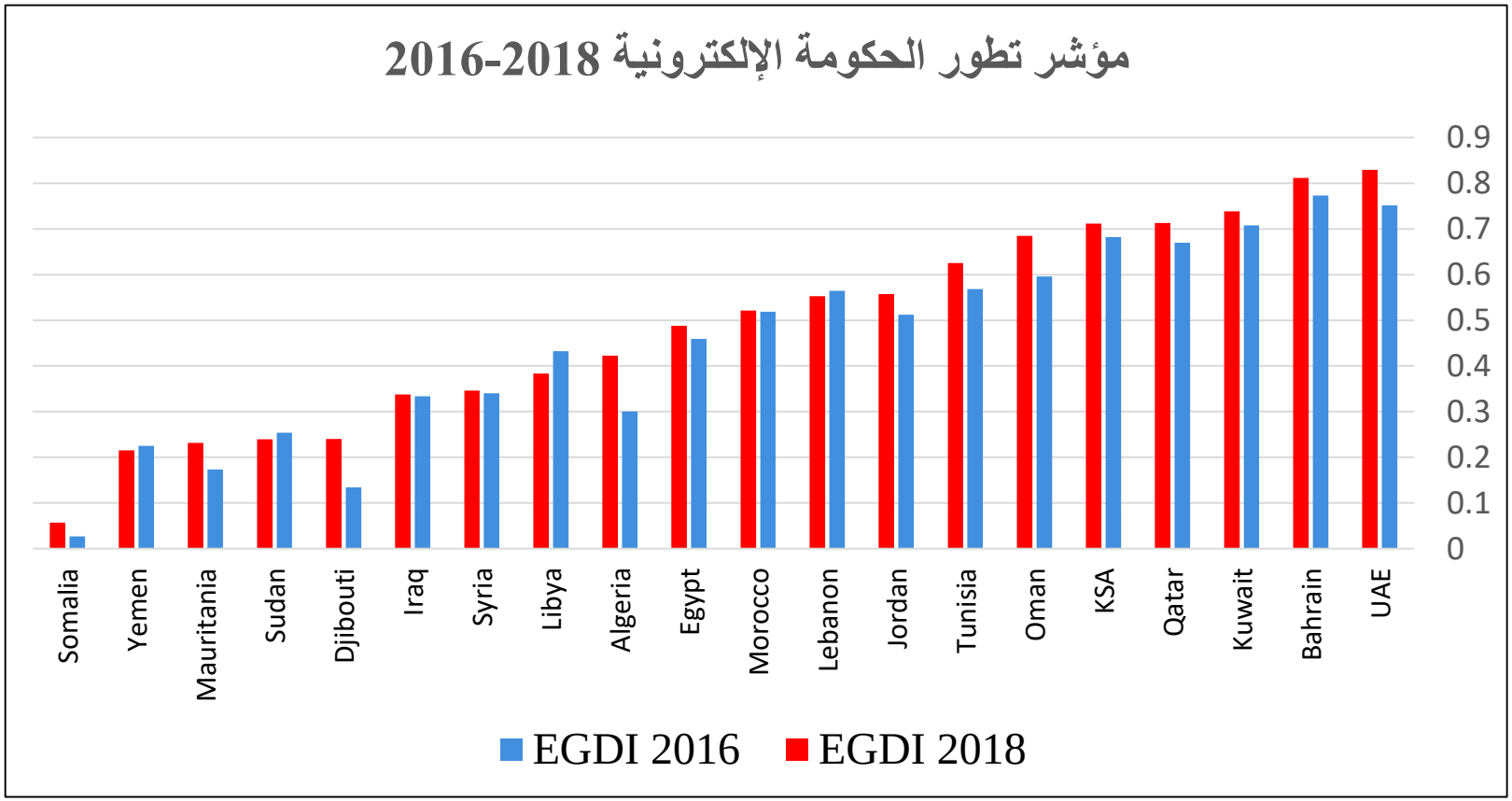

E-Government Survey, 2016 & 2018, DESA

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

وضع مكونات داعمة للحكومة المفتوحة

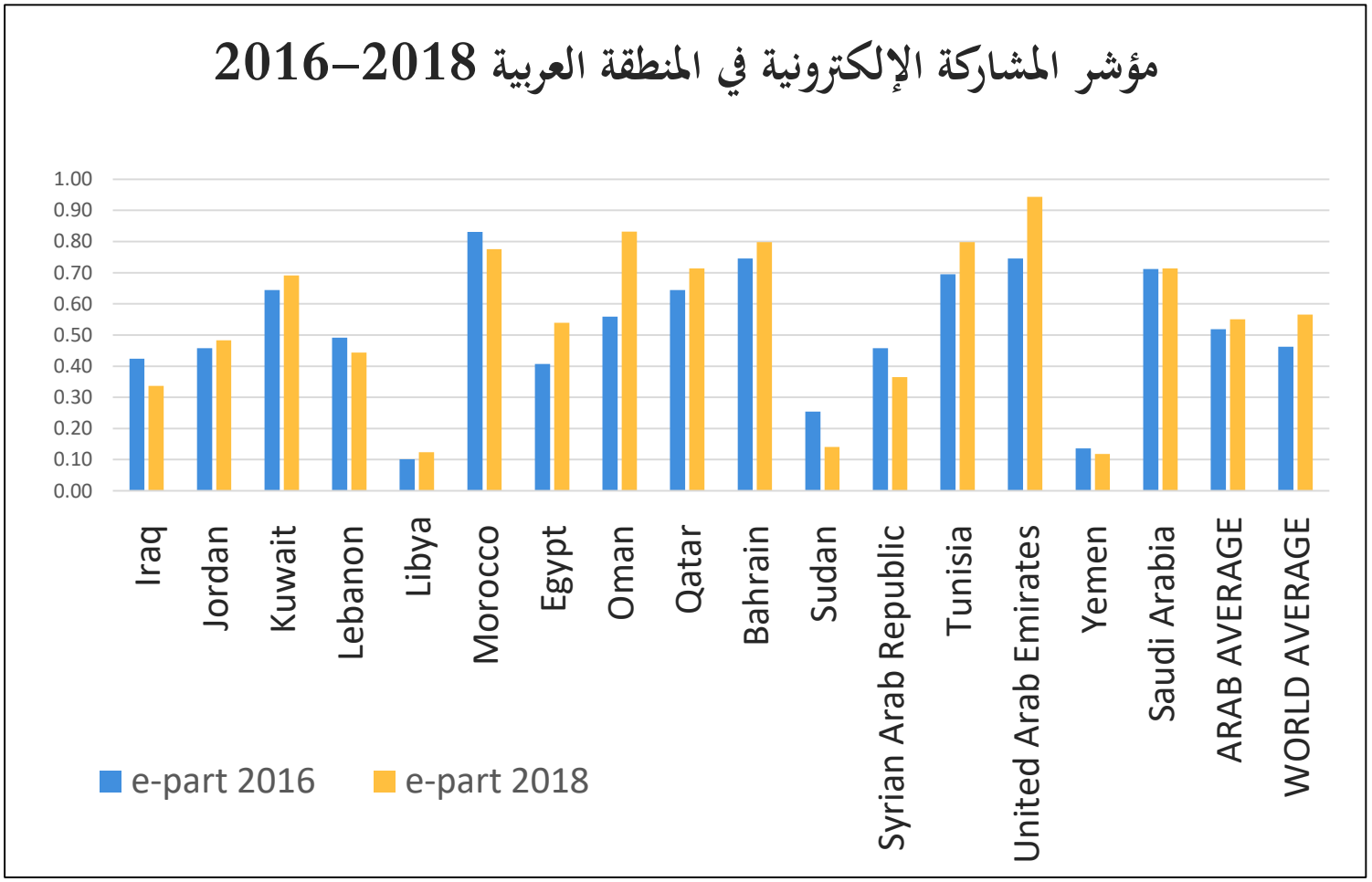

وضع مكونات داعمة للحكومة المفتوحة

البيانات المفتوحة

- تشكل البيانات المفتوحة عنصراً أساسياً في الانفتاح المطلوب في الحكومة المفتوحة
- قامت بعض الدول العربية (ثمان دول) بإطلاق مبادرات للبيانات المفتوحة وحققت بعض النجاحات، إلا أنها ما زالت تحتاج المزيد من الجهود لتحقيق الانفتاح.

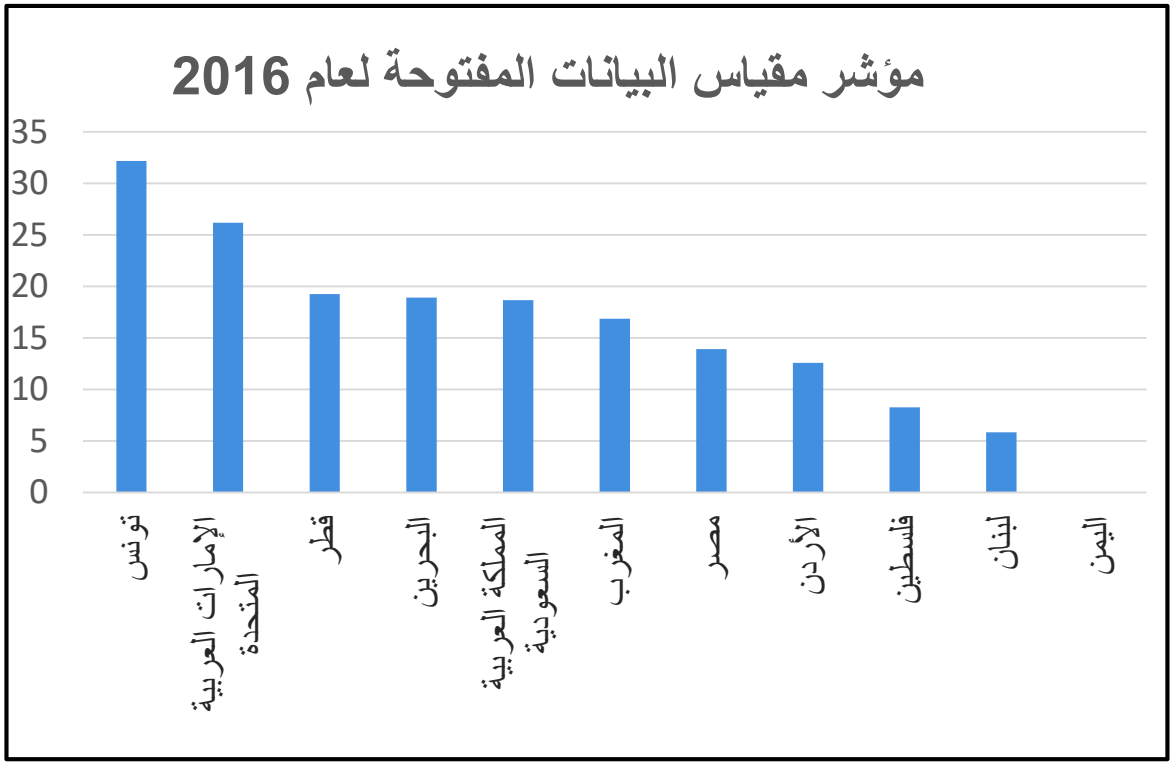

الدول التي لديها بوابات للبيانات المفتوحة

- الأردن
- الإمارات العربية المتحدة
- البحرين
- تونس
- السعودية
- عمان
- قطر
- المغرب

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

قياس مستوى النضج في الحكومة المفتوحة

مؤشر الحكومة المفتوحة 2018	الترتيب العالمي 2018	مؤشر الحكومة المفتوحة 2016	الترتيب العالمي 2016	الدولة
0.88	1	0.87	1	النرويج
0.85	4	0.84	5	السويد
0.77	13	0.78	12	الولايات المتحدة
0.62	34	0.61	35	جنوب أفريقيا
0.54	47	0.58	37	اندونيسيا
0.50	57	0.51	60	تونس
0.45	79	0.43	94	الأردن
0.44	84	0.47	76	المغرب
0.44	89	0.43	93	لبنان

World Justice Project, 2016 & 2018

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

1- سياسات واستراتيجيات الحكومة المفتوحة

نتائج استبيان الإسكوا

- الوثائق المتوفرة تشمل عدة مواضيع مرتبطة بالحكومة المفتوحة أهمها: الشفافية، البيانات الحكومية المفتوحة، إدارة البيانات، وتحديث القطاع العام.

الجدول 3.6 المواضيع التي تشملها سياسة أو استراتيجية كل دولة من دول المنطقة العربية

المفاهيم / الدولة	الأردن	الإمارات العربية المتحدة	البحرين	تونس	عُمان	فلسطين	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	المملكة العربية السعودية	موريتانيا
المفاهيم المتضمنة في الحكومة المفتوحة												
الشفافية	■	■		■	■		■		■	■		
إدارة البيانات/المعلومات الحكومية		■	■	■			■		■	■		
البيانات الحكومية المفتوحة	■	■	■	■			■		■	■		
تحسين جودة الخدمات العمومية باستعمال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات	■			■								
تحديث القطاع العام	■	■			■		■		■	■		
شفافية الميزانية										■		
الحصول على المعلومات										■		
الديمقراطية التشاركية										■		
مكافحة الفساد	■								■			

المصدر: الإسكوا، بناءً على أجوبة الدول العربية حول استبيان الحكومة المفتوحة.

قصة نجاح عربية : تونس

- تعتبر تونس تجربة ناجحة عربياً في مجال الحكومة المفتوحة
- انضمت تونس إلى شراكة الحكومة المفتوحة عام 2014
- تتميز تونس عن غيرها من الدول العربية بما يلي:
  - وضع ومتابعة تنفيذ خطط عمل وطنية للحكومة المفتوحة
  - تتوفر لدى العديد من المؤسسات الحكومية منصات للبيانات المفتوحة
  - وجود حزمة من التشريعات المرتبطة بالحكومة المفتوحة
  - مؤشرات ذات قيم عالية نسبياً

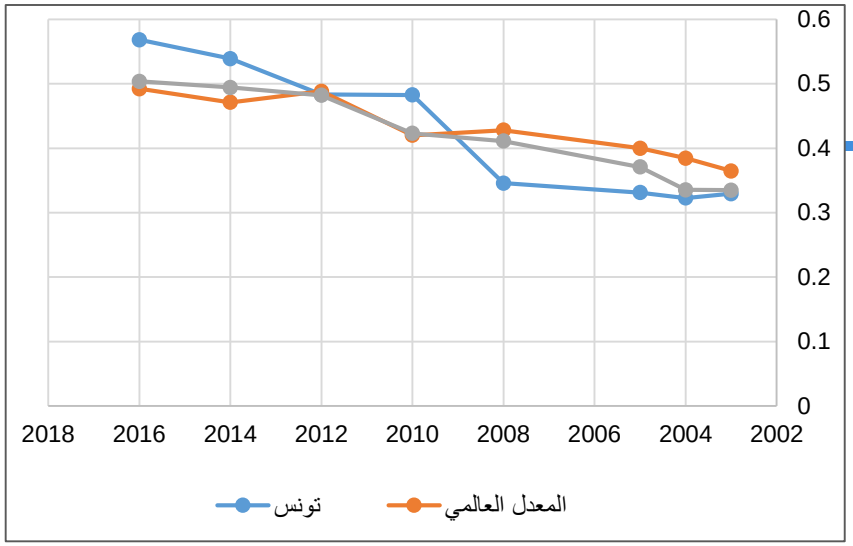

مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية

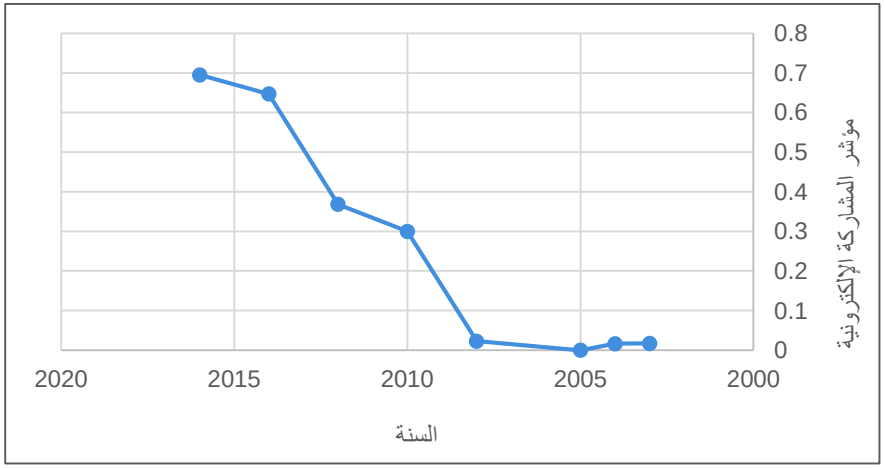

مؤشر المشاركة الإلكترونية

الجزء الثالث: تشريعات الحكومة المفتوحة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

د. نبال إدلبي
مديرة قسم الابتكار

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

تشريعات الحكومة المفتوحة

حق الحصول على المعلومات

- هو من الحقوق الأساسية للإنسان، لأنه يؤدي إلى تدعيم الحقوق الأخرى المتعلّقة بحرية الرأي والمشاركة في الحياة العامة،
- له أثر جوهري على تعزيز المساءلة والشفافية، بفضل توسيع دائرة الرقابة على أداء الحكومات سواء على المستوى المركزي أم المحلي.

تشريعات الحكومة المفتوحة

جاء الاعتراف بالحق في المعلومات في المحافل الدولية منذ عام 1946، وذلك في:

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ذي الرقم /59/ حول الحرية في المعلومات
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان UDHR لعام 1948والميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1976، وهي معاهدات ملزمة، تتضمّن الحق في التعبير الحر، والحق في طلب ونقل المعلومات
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003

لمحة تاريخية لحق الحصول على المعلومات

- السويد كانت هي الدولة الاولى في العالم التي تسن قانوناً يضمن حق الوصول إلى المعلومات الإدارية و ذلك قبل 253 عام أي سنة 1766، وتلتها فنلندا عام 1951، لتكون الولايات المتحدة الامريكية الدولة الثالثة التي تضع هذا القانون سنة 1966، وفرنسا عام 1978.

- وتبرز أهمية حق الوصول إلى المعلومات من خلال عدد الدول التي تبنت هذه الفكرة حيث ارتقى عددها الى 124 دولة سنة 2019 بينما كانت 13 دولة سنة 1990.

تشريعات الحكومة المفتوحة

- تقوم الدول عادة بسن تشريعات خاصة و/أو إصدار قرارات أو لوائح تنظيمية أو تعليمات تنفيذية
  - في عام 2001، صدرت عن البرلمان الأوربي اللائحة التنظيمية ذات الرقم 1049، التي نصّت على **ضوابط وصول الجمهور إلى وثائق البرلمان الأوربي والمفوضية الأوروبية**
  - وفي عام 2003، صدر عن المفوّضية الأوربية الإرشاد 2003/98/EC، المتعلّق **بضوابط إعادة استعمال معلومات القطاع العام**
- ثمة تشريعات أخرى أحكامها ذات صلة بالحكومة المفتوحة بالإضافة إلى الحق في الوصول إلى المعلومات:
  - القوانين السيبرانية (قوانين تنظيم فضاء الإنترنت cyber space)
  - قوانين حماية الملكية الفكرية والصناعية والتجارية
  - قوانين حرية التعبير والإعلام

تشريعات الوصول إلى المعلومات في المنطقة العربية

في العالم العربي، أنهت بعض الدول إصدار تشريعات تخصّ إتاحة الوصول إلى البيانات والمعلومات الحكومية:

- **الأردن** : أصدرت القانون رقم 47 لعام 2007 حول حق الوصول إلى المعلومات
- **تونس** : الحق في النفاذ إلى المعلومة 2011 و تحديث القانون في 2016
- **اليمن** : أصدرت القانون ذا الرقم 13 لعام 2012 لحق الوصول إلى المعلومات
- **السودان:** قانون الحق في الحصول على المعلومات 2015
- **لبنان** : قانون الحق في الوصول إلى المعلومات بتاريخ 19/1/2017
- **المغرب:** قانون الحق في الحصول على المعلومات 31.13 لعام 2018
- **مصر**: (مادة 68) من الدستور المصري الجديد المتعلق بالمعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية التي تكفل الدولة توفيرها وإتاحتها للمواطنين

أهم بنود قانون الحق في الوصول إلى المعلومات

الغرض من القانون ونطاق تطبيقه

- ضمان حق الوصول إلى أصناف من البيانات والمعلومات الحكومية، بطرق وآليات متعدّدة، بغرض :
  - تحسين كفاءة وفعالية الحكومة وجودة الخدمات المقدمة
  - زيادة إشراك المواطن في الشأن العام وإجراءات اتخاذ القرار
  - تعزيز الشفافية والمساءلة
- قد يتسع نطاق القانون ليضيف إلى البيانات الحكومية بعض البيانات التي تمتلكها الجهات الخاصة.
- ويمكن أن يعرّف القانون أهم المصطلحات المستخدمة فيه:
  - البيانات الحكومية
  - المعلومات والوثائق والسجلات الحكومية
  - الإدارات الحكومية

قوانين الحق في الوصول إلى المعلومات

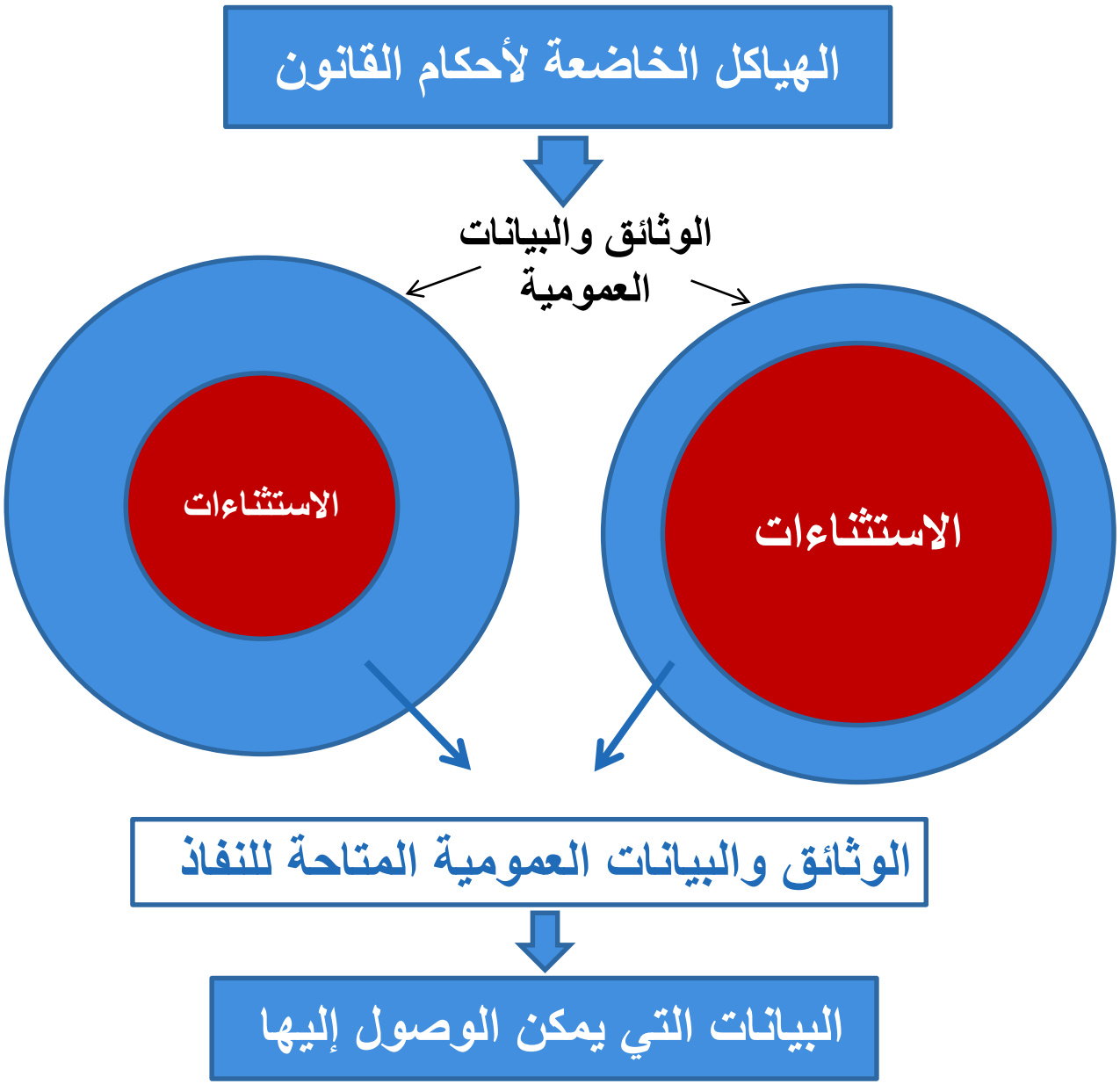

نطاق تطبيق القانون

تحديد المعلومات المتاحة للنفاذ

ضمانات الوصول إلى المعلومة

مبادئ يجب توفرها في قوانين حق الوصول الى المعلومات

1. **الإفصاح عن المعلومات الى الحد الأقصى :**

- تخضع جميع المعلومات التي تحتفظ بها الإدارات العامة الى واجب الإفصاح مع استثناءات محدودة،
- ينطبق الحق في الوصول الى المعلومات على كل من يوجد على أراضي الدولة،
- لا يفرض على من يطلب الحصول على معلومات ان يبرر اهتمامه بهذه المعلومات.

مبادئ يجب توفرها في قوانين حق الوصول الى المعلومات

2. **واجب النشر** :

- تقوم الإدارات العامة بالاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات وتتعامل مع هذه الطلبات بسرعة وحيادية،
- تقوم الإدارات العامة بنشر المعلومات والوثائق ذات الأهمية للجمهور.

مبادئ يجب توفرها في قوانين حق الوصول الى المعلومات

3. **الترويج للحكومة المفتوحة :**

- على الحكومة ان تثقف المواطنين بحقوقهم في الوصول على المعلومات وتروّج لثقافة الانفتاح،
- على الحكومة ان توفّر جميع الموارد اللازمة لتطبيق حق الحصول على المعلومات،
- على الحكومة ان تدرب الموظفين الحكوميين على ممارسة الانفتاح والتخلي عن ثقافة السرية.

مبادئ يجب توفرها في قوانين حق الوصول الى المعلومات

4. **تضييق نطاق الاستثناءات :**

- يجب أن تبقى الاستثناءات المتعلقة بالمعلومات التي لا يمكن الكشف عنها في أضيق نطاق ممكن،
- يجب أن تكون الاستثناءات مبررة وأن ينص على نطاقها في القانون (مثلا : خرق الخصوصية، تهديد الأمن الوطني أو المصلحة العامة، المصالح التجارية)،
- على الإدارات الحكومية أن تبين أن هنالك ضرر ملحوظ عند رفضها نشر المعلومات،
- يجب ان ينص القانون على وجوب نشر المعلومات في حال كانت الفائدة المتوخاة من النشر تفوق الضرر المتوقع حصوله.

مبادئ يجب توفرها في قوانين حق الوصول الى المعلومات

5. **إجراءات الوصول الى المعلومات :**

- يجب ان ينص القانون على تدابير خاصة لمساعدة الفئات الخاصة من طالبي المعلومات مثل ذوي الاحتياجات الخاصة أو الأمنيين،
- يجب ان ينص القانون على مهل زمنية واضحة لمعالجة طلبات الحصول على المعلومات،
- يجب ان ينص القانون على مستويات للقرار بشأن الاستجابة لطلب الحصول على المعلومات : مستوى الإدارة الحكومة المعنية، ومستوى الاعتراض أمام جهة إدارية مستقلة (للإشراف والرقابة)، ومستوى الطعن أمام القضاء.

مبادئ يجب توفرها في قوانين حق الوصول الى المعلومات

6. **التكاليف** :

- يجب ألاّ تكون تكلفة الوصول الى المعلومات المتوفرة لدى الإدارات العامة مرتفعة بحيث تحدّ من قدرة المواطنين على طلب المعلومات،
- يجب أن تكون الأجور أو الرسوم المفروضة على الوصول الى المعلومات مبنية على الكلفة مع امكان وجود اجر قاعدي مقطوع.

مبادئ يجب توفرها في قوانين حق الوصول الى المعلومات

7. **الاجتماعات المفتوحة** :

- يجب ان ينص القانون على مبدأ أن تكون الاجتماعات التي تعقدها هيئات اتخاذ القرار مفتوحة للعموم كي يتمكن المواطنون من ممارسة حقهم في الاشتراك في صنع القرار الحكومي،
- يجب أن ينص القرار على الإجراءات التي تكون بموجبها مثل هذه الاجتماعات مغلقة وان تكون هذه الإجراءات معلنة.

مبادئ يجب توفرها في قوانين حق الوصول الى المعلومات

8. **تنازع القوانين :**

- يجب تفسير أي قانون آخر نافذ على نحو ينسجم مع احكام قانون الحق بالوصول الى المعلومات،
- يجب الا يسمح أي قانون آخر منافس بزيادة نطاق الاستثناءات التي تحد من الإفصاح عن المعلومات.

مبادئ يجب توفرها في قوانين حق الوصول الى المعلومات

9. **الحماية :**

- يجب أن ينص القانون على حماية الموظفين الحكوميين من أي تبعات تترتب على نشرهم معلومات مسموح بنشرها،
- يجب أن ينص القانون على حماية الأفراد الذين يبلغون بحسن نية عن أي مخالفات لأحكام حق الوصول الى المعلومات.

التشريعات السيبرانية الأخرى

- معظم "التشريعات السيبرانية" ترتبط بشكل أو آخر بالحكومة المفتوحة.
- المقارنة مع مجموعة إرشادات الإسكوا للتشريعات السبرانية، والتي أصدرتها الإسكوا في عام 2012 والتي تتناول:
  - **الاتصالات الإلكترونية وحرية التعبير**
  - المعاملات الإلكترونية والتواقيع الإلكترونية
  - التجارة الإلكترونية وحماية المستهلك
  - **معالجة وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي**
  - الجرائم السيبرانية
  - حقوق الملكية الفكرية في المجال المعلوماتي والسيبراني.

ارتباط الحكومة المفتوحة مع التشريعات السيبرانية الأخرى

القانون	بعض الأحكام ذات الصلة بالحكومة المفتوحة	العلاقة مع الحكومة المفتوحة
معالجة وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي	- أحكام هيئة الرقابة الرسمية	الارتباط مع مهام الجهة المسؤولة عن الرقابة على البيانات المفتوحة.
	– مبادئ متعلقة بنوعية البيانات ذات الطابع الشخصي – مبادئ متعلقة بقانونية معالجات البيانات – معالجة البيانات ذات الطابع الشخصي وحرية التعبير – التزامات مراقب المعالجة عند تجميع المعلومات لدى الشخص المعني	- شروط الإفصاح عن البيانات الشخصية ومعالجتها؛ وضمان الأمان في النشر والمعالجة. - حق طلب صاحب العلاقة الاطّلاع على البيانات الشخصية، وطلب تصحيحها.

تشريعات أخرى ذات صلة بالحكومة المفتوحة

- **قوانين الملكية الفكرية والصناعية والتجارية**: ينطبق على البيانات الخاضعة للنشر، واستخدامها وإعادة استخدامها
- **قانون حرية التعبير**: ينص على حق المواطن في التعبير عن آرائه وأفكاره، سواء أكان ذلك بالقول أو بالكتابة أو بالتصوير أو بأي وسيلة أخرى (مع تقييد حرية التعبير بما لا يخلّ بالنظام العام).
- **قانون الإعلام**: وينصّ قانون الإعلام عموماً على إن الإعلام، بوسائله كافة، مستقل يؤدي رسالته بحرية. وتستند ممارسة العمل الإعلامي إلى عدد من الحقوق ومنها حرية التعبير والحريات الأساسية للمواطنين.

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

توصيات ختامية

- إصدار أو استمرار **إصدار التشريعات اللازمة وتنفيذها** لضمان تطبيق الحكومة المفتوحة،

- **وضع خطط عمل مفصّلة**، على المستوى الوطني ومستوى الإدارات الحكومية، لتطبيق الحكومة المفتوحة، وفق المراحل المعتمدة، بحيث تكون واقعية، وذات مخرجات واضحة وقابلة للقياس.

- التأكّد من **إشراك الموظفين الحكوميين وجميع فئات المواطنين** في جميع عمليات تصميم وتنفيذ وتقييم برامج ونشاطات الحكومة المفتوحة.

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

توصيات ختامية

بعض **أهم عوامل النجاح** في تطبيق الحكومة المفتوحة:

- التأكيد على أن الحكومة المفتوحة هي **برنامج مستمر في صلب أعمال الحكومة**، وليست مجرد مشروع محدود الأمد
- التأكيد على **توفّر الالتزام والإرادة السياسية الداعمة** لبرنامج الحكومة المفتوحة، على أعلى مستوى ممكن
- أهمية **صدور وثيقة سياسات معلنة** ترسم الحكومة بموجبها الإطار العام للحكومة المفتوحة على المستوى الوطني.

شكراً لاستماعكم

للتواصل: نبال إدلبي
idlebi@un.org

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA